الأمم المتحدة

A/C.5/71/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
6 January 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة كينغ ..... (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد سيني

المحتويات

تأبين رئيس كوبا السابق فيديل كاسترو

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

تنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة للنظام الموحد في الأمانة العامة للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضرة المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-20966 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

تأبين رئيس كوبا السابق فيديل كاسترو

١ - **الرئيس:** أشاد باسم اللجنة بذكرى رئيس كوبا السابق فيديل كاسترو.

٢ - **السيد سانشيز أسكوي** (كوبا): أعرب عن تقديره للإشادة بذكرى الرئيس السابق فيديل كاسترو.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/71/403، و A/71/403/Corr.1، و A/71/622)

٣ - **السيد مولر** (المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف): عرض تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الثالث عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/71/403، و A/71/403/Corr.1)، وقال إن تنفيذ المشروع مستمر بسلاسة ضمن الحدود المقررة للجدول الزمني والتكلفة والنطاق منذ أن وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٤٨ ألف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أقرت برلمانات سويسرا على مستويات الاتحاد والكانتون والمدينة قرضا من دون فائدة بمبلغ ٤٠٠ مليون فرنك سويسري، وهو ما يشكل دليلا على دعم البلد المضيف القوي للمشروع.

٤ - وأضاف قائلا إن جزء التصميم التفصيلي أنجز فيما يتعلق بالمرحلة ١، وهو يشمل تشييد المبنى الدائم الجديد وتجديد المبنيين القائمين ألف و باء ١، وإن وثائق العطاءات المتعلقة بأعمال التشييد المبكرة للمبنى الجديد على وشك أن تنجز، حيث يتوقع أن يبدأ العمل في الموقع في مطلع عام ٢٠١٧. واستنادا إلى المعارف المكتسبة من تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في نيويورك، يجري أخصائيون مستقلون دراسة عن استخدام الحيز القائم وظروف الإشغال في قصر الأمم، من المتوقع أن تنجز في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ووفقا للدروس المستفادة في نيويورك، سيكون من الضروري إتاحة الوقت الكافي لعملية إدارة التغيير اللازمة لتنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، مع ضمان البت في أي تغييرات في التصميم تلزم للمبنى الجديد قبل شراء أثاث جديد في عام ٢٠١٨، من أجل الحفاظ على امتثال الجدول الزمني الحالي لأعمال التشييد. وأحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بضمان إمكانية دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني.

٥ - ومضى يقول إنه جرى إنشاء آلية قوية لإدارة المشروع، تتضمن مجلسا استشاريا خارجيا يتألف من ستة ممثلين إقليميين ولجنة توجيهية داخلية. وقد عقدت هذه الهيئات اجتماعات منتظمة وأُخذت توصياتها في الاعتبار عند الاقتضاء. وجرت الاستعانة أيضا بخدمات مستقلة لإدارة المخاطر، مما أتاح لفريق المشروع وضع مخصصات الطوارئ على أساس تحليل المخاطر، تمشيا مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات والدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦ - وفيما يتعلق بالتمويل، تجرى حاليا مفاوضات لإتمام اتفاق القرض الرسمي بين المنظمة والبلد المضيف ومن المتوقع أن تنجز في الوقت المناسب لتلبية احتياجات المشروع من التمويل في عام ٢٠١٧. وطلب إلى الجمعية مجددا أن توافق على أحد ثلاثة مخططات ممكنة للاعتمادات والأنصبة المقررة للمشروع (وهي رصد اعتمادات وأنصبة مقررة مقدما لمرة واحدة، أو رصد اعتمادات وأنصبة مقررة متعددة السنوات، أو رصد اعتمادات مقدما لمرة واحدة والجمع بين دفع الأنصبة المقررة لمرة واحدة والأنصبة المقررة المتعددة السنوات)؛ وأن تبت في عملة الأنصبة المقررة (دولار الولايات المتحدة أو الفرنك السويسري)؛ وأن تنشئ حسابا خاصا متعدد السنوات لتزويد مالك المشروع بالمرونة اللازمة لإدارة الموارد طوال مدة المشروع. وقُدّمت أيضا معلومات مستكملة بشأن الكيفية التي يمكن بها تخفيف المخاطر التي

تشكلها أسعار الفائدة السلبية على حسابات الأمم المتحدة المفتوحة بالفرنك السويسري عن طريق إدارة التدفقات النقدية والتفاوض بشأن مستويات العتبة الدنيا. ولكن هذه المخاطر لن تؤثر تأثيرا كبيرا في الدول الأعضاء أو المنظمة، لأن مكتب الأمم المتحدة في جنيف وشركاءه في القطاع المصرفي وضعوا عن طريق التفاوض عتبة إيداع دنيا أعلى من أن تطبق عليها أسعار الفائدة السلبية.

٧ - وأردف قائلا إن الأمين العام يعكف، بناء على ما طلبته الجمعية العامة، على استكشاف آليات تمويل بديلة لتخفيض إجمالي الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، أجريت دراسة مفصلة عن إمكانات رفع القيمة السوقية للأراضي التي تملكها الأمم المتحدة وغيرها من الأصول في جنيف. ومن بين قطع الأرض الـ ١٢ التي شملتها الدراسة، تقرّر أن ٦ قطع تتألف من مواقع مركز الأمم المتحدة للتدريب، ومؤسسة المدرسة الدولية في جنيف وفيلا لافُنيتر، والنادي الدولي لكرة المضرب ومؤسسة المدرسة الدولية في جنيف، وفويّانتين، تملك إمكانات لرفع قيمتها السوقية. وبغية زيادة تلك الإمكانات، طلب إلى الجمعية أن توافق على إنشاء فريق متفرّغ لرفع القيمة السوقية، بحيث يمول من إيرادات الإيجار الحالية، للعمل في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩. وسيوفر الاستثمار القصير الأجل والصغير نسبيا القدرة والخبرة الإضافيتين اللازمتين للاضطلاع بمهمة رفع قيمة الأراضي التي تتسم بالتعقيد واستهلاك الكثير من الوقت، والتي يمكن أن تحقق زيادة كبيرة في الإيرادات المتحققة لفائدة الدول الأعضاء.

٨ - واستطرد قائلا إنه من أجل مواصلة تخفيض التكاليف النهائية، أعدت خلاصة وافية لمشاريع مختلفة الأنواع والأحجام والتكاليف، تمول من التبرعات، ويُسعى إلى الحصول على تمويل من الجهات المانحة والمؤسسات الخاصة لتغطية الأنشطة غير الممولة. وتلقى مكتب الأمم المتحدة في جنيف مؤخرا منحة من الصين لتحويل قاعة السينما في قصر الأمم إلى غرفة اجتماعات متعددة الأغراض، وتلقى أيضا منحتين من موناكو وجمهورية مولدوفا. وتنظر المنظمة حاليا أيضا في عرض قدمته مؤسسة خاصة مقرها في جنيف لاستئجار قطعة الأرض المسماة فويّانتين لمدة طويلة.

٩ - واسترسل قائلا إن أنشطة التصميم والتشييد المقررة للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ تشمل الإعلان عن مناقصة تشييد وتعيين مقاولين للقيام بالأشغال التمهيدية وأعمال التشييد للمبنى الجديد؛ وإنجاز التصميم التفصيلي ووثائق العطاءات المتعلقة بتجديد المباني القائمة والشروع في الأنشطة اللازمة لتعيين مقاول للقيام بأعمال التشييد ذات الصلة ابتداء من عام ٢٠١٨؛ وإيجاد وتحقيق فرص رفع القيمة السوقية للأراضي؛ واتخاذ مبادرات لاجتذاب المزيد من المتبرعين. وأخيرا، يطلب إلى الجمعية أن تتيح للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث استخدام كل من صندوق رأس المال المتداول المنشأ في إطار البند ٤-٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والحساب الخاص المتعدد السنوات المقترح، بحسب مخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة الذي يتخذ قرار باعتماده؛ وأن توافق على إنشاء وظيفة إضافية لموظف مشتريات، تمول من ضمن الميزانية الحالية.

١٠ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/622)، وقال إنه بالرغم من عدم اقتراح إجراء أي تعديلات في الجدول الزمني العام للمشروع، اقترح إدخال تغييرات في الجدول الزمني لفرادى مراحل المشروع. وتثق اللجنة الاستشارية أن المزيد من المعلومات سيقدم في هذا الصدد، بما في ذلك بشأن التأثير المحتمل للتغييرات في الجدول الزمني لتمويل مشروع.

١١ - وأضاف قائلا إنه لم تقدم توضيحات كافية بشأن التعديلات المقترحة لفرادى التكاليف ضمن الميزانية الإجمالية المعتمدة البالغة ٨٣٦,٥ مليون فرنك سويسري، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بتشييد المبنى الجديد، وتجديد المباني القائمة، وارتفاع التكاليف، ومخصصات الطوارئ المرصودة للمشروع. وينبغي للأمين العام أن يقدم مزيدا من المعلومات

إلى الجمعية في هذا الصدد وأن يحسن عرض تلك المعلومات في التقارير المرحلية اللاحقة. وإذ لاحظت اللجنة الاستشارية أن الأساس الذي يستند إليه تقدير مبالغ مخصصات الطوارئ المرصودة للمشروع ما فتئ يتغير منذ بداية مرحلتَي التخطيط والإعداد، فهي ترى أنه يلزم، مع تقدم العمل في المشروع، اتباع نهج متسق في تقدير مبالغ مخصصات الطوارئ لكفالة المساءلة والشفافية الكاملتين.

١٢ - وتابع كلامه قائلا إنه فيما يتعلق بالتمويل، فإن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق من أن التنقيح الذي انطوى على زيادة قدرها ٣,٩ ملايين فرنك سويسري في التكاليف المقدرة لتشييد المبنى الجديد تسبب في جعل القرض الذي وافق البلد المضيف على تقديمه من دون فائدة لمرحلتي التشييد والتجديد لا يغطي التكلفة الكلية للتشييد. ويجب بذل كل جهد ممكن، من خلال آليات إدارة المشروع، لتجنب التأخّر في الجدول الزمني للمشروع، وتجاوز التكاليف، والحاجة إلى تمويل إضافي. ويجب أن يقدم مجلس مراجعي الحسابات أيضا تأكيدا معقولا للدول الأعضاء بأن الموارد المخصصة تستخدم بما يحقق المصلحة العليا للمنظمة. وأخيرا، أوصت اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء فريق متفرغ لرفع القيمة السوقية للأراضي، وأوصت بدلا من ذلك بالاستعانة بالخدمات الاستشارية لخبراء لهذا الغرض.

١٣ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأكدت ضرورة إدخال تحسينات على مرافق الأمم المتحدة، بما في ذلك في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، من أجل تعزيز السلامة والصحة والراحة وإمكانية الوصول والقدرة على التكيف والتحديث. ورحبت بالتعاون المستمر بين الأمين العام والبلد المضيف وأصحاب المصلحة الآخرين في جنيف في كفالة التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

١٤ - وأشارت إلى المعلومات المستكملة عن إدارة المشروع التي قدمها الأمين العام وتعليقات اللجنة الاستشارية ذات الصلة، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات اللجنة التوجيهية والمجلس الاستشاري؛ وقالت إن من شأن توافر آلية قوية لإدارة المشروع أن يكفل تنفيذ المشروع في حدود الجدول الزمني والميزانية المعتمدين، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ ألف. ولئن كان قد أحرز تقدم بإنجاز جزء التصميم التفصيلي للمرحلة ١ والتدابير الأولية لإزالة الحواجز التي تعوق حركة الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يوجد حتى الآن خطة مثلى لإتاحة إمكانية الحركة خارج المباني. ويساور المجموعة قلق إزاء التأثير المحتمل في تكاليف المشروع وجدوله الزمني المترتب على تمديد الفترة الإجمالية لأشغال المبنى الجديد بـ ١٠ أشهر، بسبب مواصلة وضع التصميم التقني وكثرة المتطلبات المتصلة بتحضير الموقع، وهي ستطلب مزيدا من المعلومات في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يقدم مجلس مراجعي الحسابات تأكيدات مستمرة إلى الدول الأعضاء بشأن سلامة إطار الحوكمة والضوابط الداخلية وممارسات الإدارة، واستخدام الموارد بما يتواءم مع الأهداف المعلنة. وإذ تضع المجموعة في اعتبارها آراء المجلس بشأن تقديرات تكاليف مشاريع التشييد الكبيرة، فهي ستطلب توضيحا بشأن التعديلات المقترحة على خطة تكلفة المشروع.

١٥ - وفيما يتعلق بصندوق الطوارئ، تكرر المجموعة موقفها على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ ألف المتمثل في أنه يجوز نقل الأموال غير المستخدمة إلى السنوات التالية وأنه ينبغي إعادة جميع الأموال المتبقية غير المستخدمة إلى الدول الأعضاء عند إتمام المشروع. وفي المشاورات غير الرسمية، ستطلب المجموعة مزيدا من المعلومات عن استخدام صندوق الطوارئ والتقديرات المستقبلية بغية تجنب المخاطر.

١٦ - وأعربت عن ترحيبها بالقرض الذي وافق البلد المضيف على تقديمه لتمويل المشروع وأشارت إلى التفاصيل التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بآليات التمويل البديلة، بما في ذلك رفع قيمة الأراضي التي تملكها الأمم المتحدة، والتبرعات، وما يحتمل تحصيله من إيرادات ومن إعانات مالية

وحوافز متصلة بالطاقة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، تقدر المجموعة التبرعات المخصصة المستلمة وتثق بأن الأمين العام سيواصل التشجيع على تقديم التبرعات امتثالا للقواعد والأنظمة ذات الصلة. وينبغي له أيضا أن يسعى إلى منع تطبيق أسعار الفائدة السلبية على مخزونات المنظمة من العملات من أجل تجنب الخسائر المحتملة. وأخيرا، بناء على الدروس المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى، يجب بذل الجهود لتجنب تجاوز التكاليف ورصد التقدم المحرز على أساس مستمر لضمان إنجاز المشروع في حدود الجدول الزمني والميزانية المقررين.

١٧ - **السيدة غرانت** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا، وقالت إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مشروع تاريخي سيجعل مجمع جنيف أكثر ملاءمة للغرض المنشود منه وسيوفر بيئة عمل معززة وأكثر أمنا للموظفين، وسيوفر في الوقت نفسه فرصة لتطبيق الدروس المستفادة من مشاريع تشييد نفذت حديثا. ورحبت بالتقدم المحرز في المراحل الأولية للمشروع، وكذلك بتنفيذها بما يتواءم مع الأهداف المتفق عليها والجدول الزمني العام والتكاليف الإجمالية.

١٨ - وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى تعقيد المشروع وحجمه، فإن توفير إدارة قوية سيكون بالغ الأهمية. وإذ أشارت إلى التأخر في الجدول الزمني للمشروع، أكدت ضرورة قيام اللجنة التوجيهية ومجلس مراجعي الحسابات بالرصد الفعال للتقدم المحرز، إلى جانب قيام جهة مستقلة بإدارة المخاطر. وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود المبذولة لتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن خطة البدء ببرنامج تجريبي لاستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في جنيف، بغية تعزيز استخدام الحيز المكاني وتحسين بيئة العمل للموظفين.

١٩ - وفيما يتعلق بالتمويل، قالت إن وفد بلدها يعرب عن شكره لحكومة سويسرا على الموافقة على مجموعة القرض ويتطلع إلى مناقشة خيارات التمويل التي اقترحتها الأمانة العامة، بما في ذلك إنشاء حساب مخصص للمشروع، فضلا عن الخيارات المتصلة بعملة الاعتمادات والأنصبة المقررة. ويجب التوصل إلى قرارات نهائية بشأن تلك المسائل خلال الدورة الحالية لتجنب الصعوبات التي يمكن أن تضر بأعمال البناء وإدارة المشروع. ومن المهم تحديد الفرص التي تتيح رفع القيمة السوقية للأراضي في جنيف، وهي مهمة تتطلب خبرة متميزة، وتطبيق الفوائد المالية ذات الصلة بصورة مباشرة لخفض الأنصبة المقررة المتعلقة بالمشروع. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تسترشد قرارات الجمعية بالحاجة إلى الحفاظ على مصالح المنظمة على المدى الطويل فيما يتعلق بقيم العقارات في جنيف؛ وقالت إنها على ثقة بأنه يمكن إيجاد حلول توازن بين تلك المقتضيات.

٢٠ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ينبغي أن تدار وتنفذ بما يتواءم مع التوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة، بما في ذلك ما يتعلق بالاستخدام المرن لأماكن العمل، وفي حدود الجدول الزمني والميزانية المقررين. وأضافت قائلة إنها تتطلع إلى المناقشات المتعلقة بمختلف جوانب المشروع، ولا سيما التمويل، التي أرجئت من الدورة السابقة بسبب الحاجة إلى مزيد من الخيارات لخفض العبء الأولي على الدول الأعضاء والأنصبة المقررة اللاحقة.

٢١ - وأردفت قائلة إن جهود الأمين العام الرامية إلى استكشاف خيارات التمويل البديلة، بما في ذلك الدراسة المتعلقة برفع قيمة الأراضي، جديرة بالثناء، ولكنها تشعر بخيبة أمل إزاء قلة المعلومات المقدمة عن النتائج والاستنتاجات التي انتهت إليها الدراسة وطلبت مزيدا من المعلومات عن العائدات المقدرة من بيع وتأجير مختلف العقارات، مكررة التأكيد على أن أي إيرادات محققة من هذه الأنشطة ينبغي أن تخصص لتغطية تكاليف المشروع. وأعربت

عن شكرها لحكومة سويسرا على قرضها المقدم من دون فائدة، الذي سيخفف بعض العبء عن الدول الأعضاء لكنه يجب مع ذلك أن يسدَّد باستخدام الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في المقام الأول. ورحبت أيضا بالمعلومات المقدمة بشأن التبرعات وإيرادات الإيجار وقالت إنها تتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن المكاسب الصافية المحققة من مصادر الدخل المذكورة. وأخيرا، طلبت مزيدا من المعلومات عن الجهود المبذولة لإدماج استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في أعمال التصميم والتشييد في قصر الأمم وغيره من المباني في مجمع جنيف، مشددة على الحاجة إلى زيادة مرونة أماكن العمل وطاقتها الاستيعابية في قصر الأمم مع الحفاظ على السمات التاريخية للمبنى.

٢٢ - **السيد لوبير** (سويسرا): أشار إلى أن الجمعية العامة أقرت في عام ٢٠١٥ نطاق المشروع وجدوله الزمني، وحددت تكلفة قصوى تقديرية بمبلغ ٨٣٦,٥ مليون فرنك سويسري، وأذنت بذلك في البدء بأعمال التجديد والتشييد. وأعرب عن ترحيبه بالتقدم المحرز في هذا الصدد وقال إنه يشجع الأمين العام على كفالة أن يظل المشروع على المسار الصحيح، ولاحظ مع الارتياح الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين مكتب الأمم المتحدة في جنيف وشريكه في القطاع المصرفي، والذي حلّت من خلاله مسألة أسعار الفائدة السلبية.

٢٣ - ومضى يقول إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تشكل استثمارا في مستقبل الأمم المتحدة من شأنه أن يتيح للمنظمة الاضطلاع بولاياتها على نحو أكثر فعالية وكفاءة. وسيحقق تجديد قصر الأمم وفورات سنوية كبيرة لصالح المنظمة والدول الأعضاء، ولا سيما من خلال خفض نفقات الصيانة والكهرباء وإلغاء تكاليف معينة وتهيئة مكان عمل أكثر حداثة وفعالية. وستؤدي مصادر التمويل البديلة، بما في ذلك القرض التي وافقت عليها الحكومة والدخل المحقق من رفع القيمة السوقية للأراضي، إلى خفض إضافي في التكاليف. وسيوفر المشروع أيضا بيئة حديثة وجذابة وآمنة للموظفين والمندوبين والزوار في قصر الأمم من خلال تحسين الهياكل الأساسية القديمة وإزالة الحواجز التي تعوق حركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٤ - واختتم كلامه قائلا إنه استنادا إلى الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر، ينبغي للجمعية أن توافق على طرائق تمويل المشروع في دورتها الحالية بغية تجنب التسبب في حالات تأخير وتكبد نفقات إضافية وإحباط الموظفين والشركاء والمتعاقدين، والمستثمرين والمانحين المحتملين.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/71/5/Add.16، و A/71/9، و A/71/397، و A/71/621؛ و A/C.5/71/2)

٢٥ - **السيدة بويكين** (ممثلة الأمين العام المعنية باستثمار أصول الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): عرضت تقرير الأمين العام عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتدابير المتخذة لزيادة التنوع فيها (A/C.5/71/2)، وقالت إن الصندوق لم يحقق في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ هدف أداء الاستثمارات المحدد بمعدل عائد حقيقي قدره ٣,٥ في المائة وهو يحرز تقدما مشجعا نحو تحقيق ذلك الهدف في عام ٢٠١٦. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بلغ العائد الاسمي للصندوق لسنة حتى تاريخه ٣,٨٢ في المائة. ويساوي العائد الاسمي معدل العائد الحقيقي زائدا التضخم، مقاسا بمؤشر أسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة. وفي ظل معدل تضخم يبلغ حوالي ٢ في المائة سنويا حاليا، فإن هدف العائد الاسمي لعام ٢٠١٦ يقارب ٥,٥ في المائة، وهو هدف أكثر تحفظا من هدف المعدل البالغ ٧,٥ في المائة المعتمد في متوسط صناديق المعاشات التقاعدية العامة الكبيرة في الولايات المتحدة، على نحو ما ذكر في دراسة شركة ميليمان لتمويل المعاشات التقاعدية لعام ٢٠١٦. وفي حين أن هدف تحقيق عائد بمعدل ٣,٥ في المائة لم يتحقق كل سنة، حقق الصندوق الهدف تاريخيا، على النحو المبين في حالة تمويله

البالغة ١٠٠,٩ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، التي تتجاوز النسبة الممولة الإجمالية البالغة ٦٩,٨ في المائة لمتوسط صناديق المعاشات التقاعدية العامة الكبيرة في الولايات المتحدة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كما ذكر في دراسة شركة ميليمان، مما يجعله إحدى أفضل خطط المعاشات التقاعدية في العالم.

٢٦ - ومضت تقول إن العائد الاسمي يقارن بالأساس المرجعي المحدد في السياسات، الذي يشكل مؤشرا على نجاح الصندوق في المدى القريب. وقد بيّنت دراسة للعائدات الاسمية للصندوق على مدى السنوات الـ ٢٢ الماضية أنه بالرغم من أن أداءه تجاوز المؤشر المرجعي المحدد في السياسات بمقدار ١٠ نقاط أساس في عام ٢٠١٥، فقد قصّر عن بلوغ المؤشر المرجعي في عام ٢٠١٥ وهو يقصّر عن ذلك أيضا في عام ٢٠١٦، نظرا لأن دورة السوق في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦ وفرت ظروفا مؤاتية للإدارة السلبية لحافظة الأوراق المالية على حساب الاستراتيجية الفعالة في إدارة الصندوق. وفي هذا الصدد، أجرى الصندوق دراسة إضافية في عام ٢٠١٦ أكدت أن أداءه يتماشى مع أداء سائر الصناديق المدارة بفعالية، وأن هناك مؤشرات مبكرة على تحول مقبل ممكن إلى دورة جديدة توفر ظروفا مؤاتية للاستراتيجيات الفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن مجموع القيمة السوقية لأصول الصندوق بلغ ٥٣,٨٩ بليون دولار في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أي أكثر من القيمة المسجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بـ ١ بليون دولار تقريبا، فهو يتجاوز حاليا هدفه في الحفاظ على رأس المال.

٢٧ - وأردفت قائلة إنه بعد الانتهاء من الدراسة المتعلقة بوضع نماذج للأصول والخصوم في ١ آب/أغسطس ٢٠١٥، حُدّث المؤشر المرجعي المحدد في السياسات ليعكس الأوزان الترجيحية الجديدة للأهداف لكل فئة من فئات الأصول. وعُدّل بيان السياسة الاستثمارية للصندوق في عام ٢٠١٥ ليعكس السياسية الجديدة لتوزيع الأصول وحُدّث بعد ذلك في عام ٢٠١٦. وبما أن ٩٠ في المائة من عائدات أي خطة للمعاشات تعزى إلى سياستها المتعلقة بتوزيع الأصول، فإن الصندوق يظل ضمن مدى قريب من الأوزان الترجيحية لأهدافه.

٢٨ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، زاد الصندوق مخصصاته للبلدان النامية تمشيا مع معاييره الرئيسية الأربعة للاستثمار. وقام أيضا بتحسين صورته في مجال الاستثمار في البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، مع التركيز على تغير المناخ، بعد أن حصل على تصنيف ''A'' من مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول ومشروع إفصاحات أصحاب الأصول لعام ٢٠١٥.

٢٩ - واسترسلت قائلة إن الصندوق نفّذ، وفقا للقرار ٧٠/٢٤٨، سياسة خاصة بالاستثمارات لمكافحة الغش والفساد تطبق على جميع موظفي شعبة إدارة الاستثمارات. وسوف تكمل هذه السياسة إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد (ST/IC/2016/25) وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بمكافحة الغش والفساد، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٠ - واختتمت كلامها قائلة إن جهودا تبذل حاليا، في أعقاب استقالة أحد أعضاء لجنة الاستثمارات في الآونة الأخيرة، لتحديد بديل مناسب، إضافة إلى تحديد أعضاء آخرين في اللجنة، مع التشديد على التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وأخيرا، شددت على واجبها الائتماني للعمل بما يحقق مصالح المشتركين في الصندوق والمستفيدين منه على الوجه الأمثل، وصون أصوله في نفس الوقت، وقالت إنه على الرغم من التوقعات بحدوث تقلبات في الأسواق في المستقبل القريب، فإن الصندوق في وضع جيد وإن هدف تحقيق عائد بمعدل ٣,٥ في المائة لا يزال هدفا مناسبا.

٣١ - **السيد مكومبا** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية

المراجعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/5/Add.16)، وقال إن مجلس مراجعي الحسابات أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظات عن البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، التي تعرض بنزاهة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للصندوق لعام ٢٠١٥، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والصندوق في وضع يمكنه من الوفاء بالتزاماته؛ بيد أن الانخفاض في عائداته في السنتين الماضيتين أضر بأدائه في الأجل القصير ويمكن أن يعرقل تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في كفالة أن يموّل بصورة كاملة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ صافي الأصول المتاحة لتسديد الاستحقاقات ٥٢ بليون دولار. وبلغ مجموع الإيرادات في عام ٢٠١٥ ما قدره ١,٨١ بليون دولار وبلغ مجموع المصروفات ٢,٤٢ بليون دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ٦١٧ مليون دولار في صافي الأصول في عام ٢٠١٥، مقارنة بزيادة قدرها ١,٤١ بليون دولار في عام ٢٠١٤.

٣٢ - وأشار إلى أن وظائف عليا، من بينها وظائف مدير شعبة إدارة الاستثمارات، ونائب المدير لشؤون الاستثمار، ونائب مدير قسم المخاطر والامتثال، ومدير العمليات، كانت شاغرة في عام ٢٠١٥. ويؤثر شغور وظائف عليا لأمد طويل تأثيرا سلبيا في أداء الصندوق واستراتيجيته الاستثمارية، حيث يؤدي إلى تركيز المسؤولية وتحميل الموظفين الفنيين أعباء تفوق طاقتهم، ويمكن أن يضعف الفصل بين الواجبات ويخفض الكفاءة، وخاصة لأن الوظائف المعنية لازمة لاتخاذ القرارات. ومن أجل إدارة الأصول الاستثمارية للصندوق، ينبغي تنفيذ خطة محددة جيدا لتعاقب الموظفين لضمان ملء الشواغر على وجه السرعة. وبلغ المعدل الحقيقي لعائدات الاستثمارات، المعدَّل لمراعاة التضخم في ٢٠١٥ ما قدره ١,٧ في المائة، مقارنة بـ ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، وقد أخفق الصندوق بالتالي في كلتا السنتين في تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في معدل سنوي قدره ٣,٥ في المائة، معدّلا بمؤشر أسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة. وانخفضت إيرادات الاستثمار بمبلغ ٥,٢٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٤ ومبلغ ٢,١٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥. ومن الواضح أن التعرض المكشوف لتقلبات أسعار العملات الأجنبية يمكن أن يقلل من عائدات الاستثمار وحتى أن يؤدي إلى تآكل رأس المال. وقد أسهمت الخسائر الكبيرة التي مني بها الصندوق الناجمة عن صرف العملات الأجنبية - ١,٤٩ بليون دولار في عام ٢٠١٥ و ١,٩٦ بليون دولار في عام ٢٠١٤ - في صافي خسائر الاستثمار الذي بلغ ٤٥٨,٢٦ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وأوصى المجلس بأن يعالج الصندوق مسألة التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية ويخفف من الخسائر في صرف العملات الأجنبية. ولم توضع المبادئ التوجيهية المتعلقة باختيار وتقييم مديري الصناديق الخارجيين في صيغتها النهائية منذ القرار الذي صدر في عام ٢٠١١ وقضى بمعاملة هذا الاختيار باعتباره قرارا استثماريا لا عملية شراء. ونظرا لعدم وجود مبادئ توجيهية، قد يضطر الصندوق إلى أن يجدد عقوده مع مديري الصناديق الحاليين وأن يفوت بذلك فرصة الاستعانة بمديرين خارجيين أفضل بأحكام وشروط أكثر ملاءمة.

٣٣ - وواصل كلامه قائلا إن الصندوق لم يرحّل جميع بياناته إلى النظام المتكامل الجديد لإدارة المعاشات التقاعدية ولم يضع مؤشرات أداء رئيسية لتقييم دقة التجهيز وحسن توقيته في النظام. وعلى الرغم من أن معظم استفسارات العملاء الواردة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عولج، ليس لدى الصندوق أي بيانات بشأن عدد الاستفسارات التي حلت وهو لم يفصل الاستفسارات العامة عن الشكاوى. ولضمان رضا العملاء، يجب أن يطبق الصندوق نظاما قويا لمعالجة استفسارات العملاء وشكاويهم. وكان المجلس قد دقق الوقت اللازم لتجهيز الاستحقاقات المتعلقة بـ ٩٨ حالة وفاة أثناء الخدمة وعينة من ٤١٣ ٤ حالة من حالات التقاعد والانسحاب التي جهزت باستخدام النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية بعد استلام الوثائق الإلزامية. ولم يجهَّز إلا

١٤ في المائة من حالات الوفاة أثناء الخدمة في غضون الوقت المستهدف البالغ ١٥ يوما، في حين أن ٨٥ في المائة من الحالات جهز بفترات تأخير تراوحت بين ١٦ يوما وما يزيد على السنة. ومن عينة حالات التقاعد والانسحاب، لم يجهز إلا ٨ في المائة في غضون الوقت المستهدف البالغ ١٥ يوما، في حين أن ٩١ في المائة من الحالات جهز بفترات تأخير تراوحت بين ١٦ يوما وما يزيد على السنة. وقد حدثت حالات تأخير في تقديم وثائق انتهاء الخدمة من قبل المنظمات الأعضاء، ويوصي المجلس بأن يتعاون الصندوق مع تلك المنظمات لكفالة استلام الحالات والوثائق في الوقت المناسب.

٣٤ - واختتم كلامه قائلا إنه من بين مجموع توصيات المجلس المعلقة، وعددها ١٢ توصية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لم تنفذ إلا ٣ توصيات (٢٥ في المائة) تنفيذا كاملا، في حين أن ٧ توصيات (٥٨,٣٣ في المائة) قيد التنفيذ وأن توصيتين (١٦,٦٧ في المائة) لم تُنفّذا. وقد قبل الصندوق جميع التوصيات الـ ١٧ التي قدمها المجلس في تقريره الحالي.

٣٥ - **السيد دولي** (نائب أمين مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): عرض تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره بشأن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/397)، وقال إن التقرير يتضمن معلومات إضافية إلحاقا بالتعليقات التي قدمها مجلس الصندوق المشترك إلى مجلس مراجعي الحسابات والتي أدرجت في التقرير النهائي لمجلس مراجعي الحسابات عن الصندوق؛ ومعلومات بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات والأولوية الممنوحة لكل توصية من التوصيات؛ ومعلومات مستكملة عن توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالفترات السابقة التي رأى المجلس أنها لم تنفذ تنفيذا تاما. ويشكل رأي مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظات عن البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ رابع رأي يصدر على التوالي من هذا القبيل منذ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وينفذ الصندوق توصيات مجلس مراجعي الحسابات الـ ١٧ لعام ٢٠١٥. وقد خلص تقييم مستقل قدمه خبير استشاري خارجي إلى مجلس الصندوق المشترك في تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى أن النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، الذي يغطي ٠٠٠ ٧٢ مستفيد في ١٩٠ بلدا، يتسم بالفعالية التامة والاكتمال والدقة والاتساق، وأنه خفض إلى حد كبير المخاطر التشغيلية والمخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، وأنه سوف يحسن الاتصالات مع المنظمات الـ ٢٣ الأعضاء في الصندوق ووصول المشتركين والمتقاعدين إلى المعلومات والخدمات عن طريق الإنترنت.

٣٦ - وأضاف قائلا إن عدد حالات انتهاء الخدمة الجديدة ازداد بشكل حاد منذ بداية عام ٢٠١٦ بسبب تقليص حجم عمليات حفظ السلام وزيادة تقديم الكيانات المبلغة للوثائق في موعدها. ويقر مجلس الصندوق المشترك بالتأثير الضار الذي يسببه تأخر دفع الاستحقاقات في المتقاعدين الجدد، وهو تأخر يعود لأسباب عديدة، ويدعم مجلس الصندوق المشترك الجهود التي يبذلها الصندوق لتحسين تجهيز الحالات وخدمات العملاء والاتصالات، وهو ما من شأنه أن يعالج شواغل مجلس مراجعي الحسابات. وقد أيدت اللجنة الاستشارية في تقريرها ذي الصلة (A/71/621) التدابير الرامية إلى ضمان تجهيز الاستحقاقات في الوقت المناسب. وقرر مجلس الصندوق المشترك الموافقة على موارد إضافية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل إنشاء ٢٠ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة لمواجهة الزيادة الطارئة في عدد الحالات، وإدارة الاستعراض المقترح للمرحلة الأولى من عملية دفع الاستحقاقات من بدايتها إلى نهايتها وتعزيز أنشطة الاتصالات والإعلام التي يضطلع بها الصندوق. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد الحالات التي استلمها الصندوق في عام ٢٠١٦ العدد المستلم في عام ٢٠١٤ بنسبة ٤٢ في المائة،

ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في السنوات المقبلة. ومن أجل تجهيز الحالات الـ ٠٠٠ ٤ الإضافية التي استلمت في عام ٢٠١٦، أيد مجلس الصندوق المشترك مقترح الصندوق بإنشاء فرقة عمل لتجهيز تسويات الانسحاب، وأفرقة تعنى بضمان الجودة واستحقاقات الورثة والعجز. وعزز الصندوق عملية الإبلاغ، وحسّن موقعه على شبكة الإنترنت، ونفذ مركز اتصال تجريبي لخدمات العملاء، وقدم الدعم في الموقع للبعثات في أفريقيا، وأجرى استعراضا للعملية الممتدة من انتهاء الخدمة حتى الحصول على الاستحقاقات مع المنظمات الأعضاء من بدايتها إلى نهايتها، واستحدث خيار دفع السلف للمتقاعدين الجدد عندما يستغرق تحديد استحقاقاتهم مدة أطول من ثلاثة أشهر بعد استلام الصندوق للوثائق المطلوبة. ويعكف الصندوق على تعزيز حوكمته وعملياته تمشيا مع ولاياته المستمدة من مجلس الصندوق المشترك والجمعية العامة. وينبغي أيضا للجمعية، بالإضافة إلى توفير الإرشاد وإقرار أهداف مجلس الصندوق المشترك واستراتيجياته، أن توفر للصندوق الموارد الكافية للوفاء بولايته وتنفيذ قرارات مجالس إدارة المنظمات الأعضاء وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٣٧ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/621)، وقال إن اللجنة الاستشارية تتوقع أن تسفر مقترحات الصندوق، التي تتضمن إجراء استعراض لعمليات دفع الاستحقاقات من بدايتها إلى نهايتها وإنشاء شبكة من جهات التنسيق في المنظمات الأعضاء، عن تحقيق نتائج قابلة للقياس وإيجاد حلول سريعة للمشاكل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات، والتي أدت إلى تأخير دفع الاستحقاقات. وفيما يتعلق بمقترح مجلس الصندوق المشترك الداعي إلى إنشاء ٢٠ وظيفة مؤقتة لإدارة الزيادة في حالات انتهاء الخدمة التي نتجت عن تقليص حجم بعثات حفظ سلام في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، كان يمكن توقع الزيادة وينبغي أن يكون إنشاء ٩ وظائف مؤقتة كافيا للاضطلاع بعبء العمل الإضافي. وتوصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفتين بالرتبة ف -٥ لكبير موظفي اتصالات وكبير محللين إداريين، وهو ما لم تقدم مبررات كافية له. وينبغي أن تحال معلومات إضافية بشأن الآثار المترتبة على مقترح الصندوق بتقديم دفعة مؤقتة عندما يتأخر تجهيز الاستحقاقات إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن من اتخاذ قرار مستنير بشأن هذه المسألة.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه يجب أن تبذل جهود لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في معدل حقيقي سنوي للعائد من استثمارات الصندوق قدره ٣,٥ في المائة، الذي لم يحقَّق في عام ٢٠١٥ بسبب الخسائر في صرف العملات الأجنبية التي نتجت عن ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لتنويع الاستثمارات مع مراعاة معايير الضمان والربحية والسيولة وقابلية التحويل. وتكرر الإعراب عن قلقها بشأن ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة في شعبة إدارة الاستثمارات وتحث الصندوق على ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

٣٩ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ شهدت زيادة في عدد المشتركين الفعليين في الصندوق بنسبة ٥,٥ في المائة، حيث بلغ ٨٩٢ ١٢٦، وزيادة في عدد المشتركين المتقاعدين والمستفيدين بنسبة ٢,١ في المائة، حيث بلغ ٤٧٤ ٧١. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة أسباب التأخير في دفع الاستحقاقات، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات. ويجب أن تضمن الهيئات الحكومية الدولية للمنظمات المشاركة تقديم المطالبات وتجهيزها في الوقت المحدد ومساءلة المديرين إذا ساهموا في التأخير. وفيما يتعلق بطلب ٢٠ وظيفة مؤقتة، ستدرس المجموعة تفاصيل كل مقترح وتبرير الاحتياجات من الموظفين. وهي تتطلع إلى تلقي معلومات إضافية بشأن التعديلات على النظام الأساسي للصندوق

المتعلقة بالمسائل الطبية، بما في ذلك أفضل الممارسات المتبعة في صناديق المعاشات التقاعدية المماثلة، وآليات التنفيذ المقررة والفوائد المتوقعة لعمليات الصندوق.

٤٠ - وأضافت قائلة إن التقييم الاكتواري الذي أُجري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أسفر عن فائض قدره ٠,١٦ في المائة، ويرجع ذلك جزئيا إلى ما قررته الجمعية العامة، في القرار ٦٧/٢٥٧، من تغيير السن العادية للتقاعد من ٦٢ إلى ٦٥ سنة للموظفين الجدد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتشير المجموعة إلى التنفيذ الناجح للنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية وتشجع الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المتبقية على سبيل الأولوية، مع مراعاة ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٦٨/٢٤٧ باء إلى الأمين العام أن يقدم، في التقارير المقبلة عن استثمارات الصندوق، معلومات عن أداء ممثله أثناء اضطلاعه بمسؤولياته، لم يتضمن آخر تلك تقرير (A/C.5/71/2) المعلومات المطلوبة. وستطلب المجموعة معلومات عن المسألة، بما في ذلك الترتيبات المتخذة لتقييم الممثل. وتحيط المجموعة علما بالمعلومات المتعلقة بتقييم الرئيس التنفيذي، وتتطلع إلى الاستفادة من عمل فريق التقييم.

٤١ - وأردفت قائلة إن الانخفاض في معدل العائد من استثمارات الصندوق وفي إيرادات الاستثمار في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أثر سلبا في أداء الصندوق وهو يمكن أن يحول دون أن يمول تمويلا كاملا. وبالنظر إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٧٠/٢٤٨ إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لتحسين الأداء الاستثماري للصندوق، تطلب المجموعة مزيدا من المعلومات بشأن الخطوات المتخذة لمعالجة تقصير الصندوق في أدائه وعدم تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في معدل حقيقي سنوي للعائد قدره ٣,٥ في المائة. وستطلب المجموعة توضيحات بشأن عدم ملء وظائف مدير شعبة إدارة الاستثمارات، ونائب المدير لشؤون الاستثمار، ونائب مدير قسم المخاطر والامتثال، ومدير العمليات، الذي أدى إلى فراغ إداري ويمكن أن يكون قد أسهم في ضعف أداء استثمارات الصندوق، وستسعى إلى تحديد المسؤولين عن ذلك. وستطلب المجموعة معلومات مفصلة بشأن التنويع المقرر لاستثمارات الصندوق بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع مراعاة معايير الضمان والربحية والسيولة وقابلية التحويل في ظل ظروف السوق المتقلبة.

٤٢ - واختتمت كلامها قائلة إن تقديم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للصندوق لعام ٢٠١٦ إلى الجمعية العامة بصورة مستقلة سيساعد الجمعية على الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية. وينبغي للصندوق أن ينفذ توصيات المجلس، ولا سيما تلك المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والاستثمارات وعمليات دفع الاستحقاقات، في الوقت المناسب، وينبغي له أن يطبق سياسة مكافحة الغش والفساد، مع مراعاة ملاحظات المجلس وتوصياته. ويجب أن توفر الرقابة الداخلية للصندوق، التي ينبغي تعزيزها، من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وليس من قبل كيان جديد أو مستشارين خارجيين.

٤٣ - **السيدة بيليري** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الصندوق ينبغي أن يخفف من تأثير التأخير في دفع استحقاقات المعاشات التقاعدية في المتقاعدين، وهو تأخير ينتج عن المشاكل في تقديم المنظمات الأعضاء للوثائق وفي تجهيز الطلبات، وينبغي له أن يمنع تكرر الحالة من خلال تحسين طرق أداء العمل والتخطيط الطويل المدى. وقالت إن وفد بلدها يلاحظ توصيات اللجنة الاستشارية، ولا سيما فيما يتعلق بالاستعراض من البداية إلى النهاية، ويحث الجمعية العامة على منع تضرر المزيد من المتقاعدين. ويتمثل الواجب الرئيسي للصندوق في ضمان توافر ما يكفي من الأصول لتقديم استحقاقات التقاعد والاستحقاقات الأخرى لموظفي الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأعضاء، ولكنه لم يحقق في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ معدلا حقيقيا سنويا للعائد قدره

٣,٥ في المائة وانخفضت إيراداته من الاستثمار. وأضافت قائلة إن وفد بلدها سيطلب معلومات بشأن السبل التي سيضطلع بها الأمين العام بواجبه الائتماني تجاه المشتركين في الصندوق، بما في ذلك عن طريق ضمان ملء الشواغر في شعبة إدارة الاستثمارات في الوقت المناسب.

٤٤ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن صندوق المعاشات التقاعدية ضروري لموظفي منظومة الأمم المتحدة وأسرهم. ويتسم صندوق يعمل بكفاءة وتتخذ فيه تدابير قوية في ما يتعلق بالمساءلة والشفافية بالأهمية أيضا للدول الأعضاء، وبالتالي فإنه لا غنى عن هيكل إدارة الصندوق، بما في ذلك مجلس الصندوق المشترك ولجنة الاستثمارات. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشكر لجنة الاستثمارات على مشورتها بشأن الاستثمارات ويرحب بتقرير مجلس الصندوق المشترك (A/71/397). ويبعث الفائض الاكتواري للصندوق، الذي نجم عن زيادة سن التقاعد إلى ٦٥ سنة، على التفاؤل بوجه خاص مقارنة بالعجز الذي تبين وجوده في التقييم الاكتواري السابق. وقالت إن وفد بلدها يلاحظ الجهود الرامية إلى تحقيق معدل عائد حقيقي سنوي قدره ٣,٥ في المائة؛ وينبغي تطبيق المبادئ التي تحكم استثمار أصول الصندوق وينبغي ملء الشواغر في الإدارة العليا على وجه السرعة.

٤٥ - وأضافت قائلة إنه ينبغي أن يولي الصندوق اهتماما متواصلا لحالات التأخر المتراكمة في دفع الاستحقاقات والمعاشات التقاعدية، التي توقع تأثيرا ماليا كبيرا في الموظفين المتقاعدين وأسرهم. وطلبت مزيدا من المعلومات عن آثار الدفع المؤقت المقترح للاستحقاقات، وأعربت عن تطلعها إلى نتائج استعراض المسألة من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ونتائج استعراض العملية من بدايتها إلى نهايتها. وينبغي للصندوق أن يستوعب الدروس المستفادة من الاستعراضات كي يتمكن من توقع الزيادات الكبيرة في عدد المطالبات وتجهيزها في الوقت المناسب. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالخطوات التي يتخذها الصندوق لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وينبغي للصندوق أن يقوم بانتظام برصد إدارة مخاطر الاستثمار واستعراض الأوراق المالية التي أداؤها دون المستوى المطلوب، وإنشاء نظام للرد على استفسارات العملاء وتسوية مشكلاتهم، ورصد نوعية الخدمة التي يقدمها لعملائه.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

تنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة للنظام الموحد في الأمانة العامة للأمم المتحدة (تابع) (*A/C.5/71/L.5*)

مشروع القرار *A/C.5/71/L.5*: تنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة للنظام الموحد في الأمانة العامة للأمم المتحدة

٤٦ - اعتمد مشروع القرار *A/C.5/71/L.5*.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٤٠.